

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-12

الصادر في الدعوى رقم: PC-240928-2024

المقامة

المستأنفة

من/المتهم، سجل تجاري رقم (...)

لمالكها/، هوية وطنية رقم (...)

المستأنف ضدها

ضد/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 2025/04/16م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 1446/01/17هـ، بحضور كل من:

رئيساً

الأستاذ/

عضواً

الأستاذ/

عضواً

الدكتور/

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CFR-2024-235435) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، المقدم من/، هوية وطنية رقم (...) بصفته مالك المؤسسة المستأنفة.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود إرسالية (أدوات كهربائية) عائدة للمستأنف عن طريق جمرك ميناء جدة الإسلامي بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ 1432/07/10هـ، فسحت بتعهد بعدم التصرف لحين ظهور نتيجة الجهة المختصة، وبعرض عينة على المختبر وردت الإفادة بالتقرير رقم (...) وتاريخ 2011/06/30م المتضمن عدم المطابقة من حيث أطراف التوصيل و أبعاد القابس والمصهرات و أبعاد المقبس وتركيب المقبس والمفاتيح والمقننات والاشكال والمقاسات ومقاومة التلامس، وتمت مخاطبة المستورد من قبل الجمرك لإعادة لإرسالية إلى الساحة الجمركية إلا أنه لم يتجاوب، وبعرض الدعوى على اللجنة الابتدائية أصدرت قرارها -محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي:

"1- إدانة المستورد (مؤسسة) سجل تجاري رقم (...) لمالكها ... - سعودي الجنسية - هوية وطنية رقم (...) حضورياً بالتهريب الجمركي.

2- إلزامها بغرامة تعادل مثلي الرسوم الجمركية للصف المخالف محل الدعوى.

3- إلزامها بما يعادل قيمة الصف المخالف محل الدعوى كبذل مصادرة."

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة تبين أنها تتضمن ما ملخصه أن الإرسالية لا تعود للمستأنف وأن المرسل إليه هو شركة وفقاً للفاتورة وشهادة المنشأ وقائمة التعبئة والوزن، كما أن اللجنة الابتدائية قد أغفلت دفعاً جوهرياً وهو عدم العلم عن الإرسالية، وأضافت اللائحة أن من قام بهذه الأفعال الجرمية هو الوكيل المفسوخة وكالته وجميع هذه الأفعال قام بها بوكالة مفسوخة والمستأنف ليس له علم باستخراج سجل تجاري باسمه من الأساس، واختتمت اللائحة بطلب إلغاء القرار الابتدائي والحكم بعدم الإدانة.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-12

الصادر في الدعوى رقم: PC-240928-2024

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك تبين أنها تتضمن ما ملخصه أن البيان الجمركي مسجل باسم المؤسسة، وجميع المعاملات الجمركية والتجارية تمت باسم المؤسسة وتحمل ختمها ومن ضمنها تعهد عدم التصرف المصدق عليه من الغرفة التجارية، وتؤكد الهيئة على أن ما قام به المستورد من التصرف بالإرسالية الواردة له يعتبر انتهاكاً صريحاً للتعهد المستندي المقدم منه والذي تعهد بموجبه للجمارك بعدم التصرف فيها إلا بعد ظهور نتيجة المختبر وإعادةها إلى الساحة الجمركية في حال عدم الفسخ، مما يتضح معه مسؤولية المدعى عليه وثبوت القصد الجنائي في حقه لقيامه بالأركان المادية المكونة للجريمة، وعليه تطلب الهيئة الحكم برفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ 1446/10/18هـ، الموافق 2025/04/16م، وفي تمام الساعة (03:31) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلساتها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (25711) وتاريخ: 1445/04/08هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدم من مؤسسة ... التجارية على القرار رقم (CFR-2024-235435) وتاريخ 2024/07/18م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة. وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار الابتدائي بتاريخ 2024/07/23م، وتقديم الطعن على القرار بتاريخ 2024/08/21م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وما احتواه من أوراق، وعلى قرار اللجنة الابتدائية، وحيث إنه لا تثريب على الجهة النازرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت أن في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولاً على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما يدفع به المستأنف من أن الإرسالية واردة لشركة ... وأنه لا يعلم عن ورود الإرسالية أو استخراج السجل التجاري باسمه وأن الأفعال الجرمية تم القيام بها من الوكيل المفسوخة وكالته، ذلك أنه بمراجعة ملف الدعوى يتبين أن البيان الجمركي المنظم عن الإرسالية محل الدعوى تم إعداده باسم المؤسسة المملوكة للمستأنف، كما أن العلاقة التي تجمع المستأنف بوكيله هي علاقة تعاقدية ليست الجمارك طرف فيها وبإمكان كل منهما الرجوع على الآخر بإثبات الضرر أمام الجهات المختصة، ولما كانت أسباب القرار محل

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-12

الصادر في الدعوى رقم: PC-240928-2024

الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيناً رفضه. وعليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه / مؤسسة، سجل تجاري رقم (...)، لمالكها / ...، هوية وطنية رقم (...)، ضد القرار الابتدائي رقم (CFR-2024-235435) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض. ثانياً: رفض الاستئناف موضوعاً، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به. ويُعدّ هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ. وصل اللهم وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...

عضو
الدكتور /

عضو
الأستاذ /

رئيس اللجنة

الأستاذ /

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.